

واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي  
الداخلي خلال الفترة 2000-2019

The reality of inflation in Algeria through the coefficient of monetary  
stability and the criterion of total internal demand surplus from 2000  
to 2019

أمال تيباني

جامعة الجزائر 3، الجزائر  
tebani.amel@univ-alger3.dz

محمد ديمي \*

جامعة الجزائر 3، الجزائر  
daami.mohamed@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/15

تاريخ الاستلام: 2020/10/01

**Abstract:**

The following research aims to diagnose inflation in Algeria throughout the coefficient of monetary stability and total internal demand surplus during the period 2000-2018. This period had followed the 1999 oil leap, in which the government adopted a new economic policy represented in designing economic development programs 2001-2019.

In view to achieve the aim of this research, we relied on the statistical data excerpted from governmental instances as well as some statistical site; and we concluded according to the first indicator that the annual growth rate of the volume of means of payment exceeded the annual growth rate of the real gross domestic product. The second indicator indicates that there is a surplus in aggregate domestic demand. Thus, these two signs lead to a rise in the prices of goods and services, including the high rate of inflation.

**Keywords:** gross domestic product; money supply; inflation; coefficient of monetary stability; total internal demand surplus.

**مستخلص:**

يهدف هذا البحث إلى تشخيص التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 2000-2019، هذه الفترة التي أعقبت الطفرة النفطية لسنة 1999، والتي تبنت فيها الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة تمثلت في تسطيرها لبرامج التنمية الاقتصادية 2001-2019، ولتحقيق هدف هذا البحث اعتمدنا على معطيات إحصائية مستقاة من الهيئات الحكومية بالإضافة ببعض المواقع الإحصائية، حيث توصلنا من خلال المؤشر الأول إلى أن معدل النمو السنوي لحجم الكتلة النقدية قد فاق معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي، ومن خلال المؤشر الثاني إلى أن وجود فائض في الطلب الخام الكلي الداخلي، وبالتالي هاتين الدالتين تؤديان إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم. كلمات مفتاحية: الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية، التضخم، معامل الاستقرار النقدي، فائض الطلب الكلي الداخلي.

JEL Classification Codes: E23; E51; E31

\* المؤلف المراسل.

## مقدمة:

التضخم من أهم المشاكل والأمراض الاقتصادية التي تعاني منها أغلب اقتصادات العالم في وقتنا الحاضر، سواء اقتصادات الدول المتقدمة أو النامية، وبالرغم من اهتمام الباحثين الاقتصاديين بظاهرة التضخم نتيجة للآثار السلبية التي يتركها، إلا أنه هناك اختلاف كبير بخصوص مفهوم التضخم وأسبابه وآثار التضخم الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الكلية المتبعة من أجل التخفيف من حدته، حيث يعتبر تحقيق الاستقرار في الأسعار من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها السياسات الاقتصادية الكلية، كما يعتبر هدفا رئيسا لمختلف أنشطة البنك المركزي، وفي البلدان النامية تسعى السلطة النقدية إلى تطوير الجهاز المصرفي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال جعل مختلف متغيراته في وضعية جيدة. وهنا تحدث عملية التداخل في تحقيق ذلك بسبب الارتباط السلبي لبعض هذه المتغيرات، وبهذا الخصوص فاختيار السياسة الاقتصادية الكلية المناسبة عامة وألياتها المناسبة خاصة أمر في غاية الأهمية، من حيث خصوصيات كل اقتصاد والتوقيت المناسب لذلك وهنا تظهر فعالية وكفاءة السياسة الاقتصادية الكلية المطبقة من أجل محاربة التضخم؛

الجزائر من بين البلدان التي تسعى جاهدة في النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية عامة وتحقيق النمو الاقتصادي خاصة، وبهذا الخصوص وبعد الطفرة النفطية لسنة 1999 تم تبني الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة تمثلت في تسطيرها لبرامج التنمية الاقتصادية الأربعة 2001-2019، هذه البرامج التي تطلبت المزيد من السيولة النقدية بغية تجسيدها، حيث تم استغلال الراحة المالية في هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولي في بداية الألفية والذي أدى إلى ارتفاع في إيرادات الدولة من العملة الصعبة؛

ولكن رغم تلك المجهودات المبذولة بالنهوض بالاقتصاد الوطني فمزال يعاني هذا الأخير من اختلالات في مسار التنمية الاقتصادية، ومن بين مظاهر هذا الاختلال انخفاض مساهمة القطاعات الحيوية في الناتج الداخلي الخام مثل القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي وعدم تحقيق التنوع في الصادرات، وفي المقابل بقي الاقتصاد الوطني يعتمد على الموارد البترولية المتأتية من قطاع المحروقات، حيث يعتبر هذا الأخير المصدر الوحيد للعملة الصعبة، بسبب عدم نجاح الحكومة في تدبير وإيجاد موارد بديلة للعملة الصعبة، وبالتالي ازدياد تبعية الإيرادات الكلية للجيابة البترولية، الأمر الذي يؤدي الى اختلال في عملية تمويل النفقات العامة؛

اعتماد الاقتصاد الوطني على الموارد البترولية ترتب عنه أزمات مالية ارتبطت بتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولي، ومن بين هذه التقلبات نجد الطفرات النفطية المعاكسة في سنتي 2009 (-37.84%) و2015 (-46.72%)، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى إيجاد بعض الاستراتيجيات من خلال بعض الحلول الظرفية ضمن السياسة الاقتصادية عامة والسياسة النقدية خاصة من أجل تخفيف من هذه الأزمات، ومن بين ما اتخذته الحكومة مؤخراً أسلوب التمويل غير التقليدي؛

أسلوب التمويل غير التقليدي الذي كان من خلال القانون رقم 10/17 (أكتوبر 2017) يتم الأمر رقم 11/03 (أوت 2003) والمتعلق بالنقد والقرض، وهذا بسبب العجز المالي الذي تعاني منه الخزينة العمومية من جراء تقلبات أسعار النفط، هذا الأسلوب الذي كان الهدف منه تجنب الاستدانة الخارجية وكذا مواصلة برامج التنمية، حيث سيسمح للبنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، تمويل الدين العام الداخلي وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار، هذه السياسة انجر عنها نقاشات حادة وجدلاً كبيراً بين الاقتصاديين ومنتخذي القرار بخصوص إيجابيات وسلبيات هذه السياسة على الاقتصاد الوطني، فطبع الأوراق النقدية بدون مقابلات حقيقية يمثل خطراً على المدى المتوسط والبعيد خاصة في البلدان النامية، والتي من بينها ارتفاع الطلب على السلع وبالتالي ستدخل البلاد في دوامة ارتفاع التضخم؛ وبين الجهود الرامية التي تسعى إليها الحكومة بغية تحقيق التنمية الاقتصادية عامة وتحقيق النمو الاقتصادي خاصة والأزمات المالية التي ارتبطت بتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولي، بسبب اعتماد الاقتصاد الوطني على الإيرادات البترولية في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في حالة الراحة المالية الناتجة عن ازدهار أسعار النفط في السوق الدولي من جهة، والتمويل غير التقليدي من جهة أخرى، نجد أن نمو عرض النقود مرتبط بالسياسة المالية للحكومة، وبالتالي مساندة السياسة النقدية للسياسة المالية التوسعية المتخذة في بداية الألفية، حيث أن حجم السيولة النقدية الداخلية دالة لحجم النفقات الحكومية والمرتبطة أساساً بالإيرادات النفطية، في حين ومن المفروض أن تكون حجم السيولة النقدية تحت إشراف البنك المركزي وسيطرته وتخضع لأهدافه المسطرة ومنها التحكم في التضخم واستهدافه، ففي حالة تفوق التغير في العرض النقدي عن التغير في العرض الحقيقي من السلع والخدمات (النمو الاقتصادي الحقيقي) دل ذلك على عدم وجود استقرار في الأسعار ويسمى هذا المؤشر بمعامل الاستقرار النقدي أو مؤشر الضغط التضخمي، وإذا فاق الإنفاق الوطني الاسمي (الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي) عن الناتج الداخلي الخام الحقيقي دل ذلك على وجود فائض في الطلب الكلي الداخلي وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات؛ من خلال كل ما سبق، ارتأينا طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعياري فائض

**الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 2000-2019؟**

حيث يمكن تقسيم السؤال الرئيسي إلى سؤالين فرعيين هما:

- ✓ كيف ينمو العرض النقدي مقارنة مع نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر؟
- ✓ كيف تكون قيمة الإنفاق الوطني الإسمي مقارنة مع الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر؟
- فرضيات البحث:
- ✓ نمو العرض النقدي يكون أكبر من نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي وبالتالي اختلال العلاقة بينها، وبالتالي هذا الأمر يؤدي إلى حصول ضغوط تضخمية:

✓ الإنفاق الوطني الإسمي (النقدي) يكون أكبر من الناتج الداخلي الخام الحقيقي وبالتالي حصول فائض في الطلب الخام الكلي الداخلي، الأمر يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

▪ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع التضخم في حد ذاته، بالنظر إلى أنه من بين أهم الأمراض الاقتصادية التي تشكو منها جل الاقتصادات، والتي تسعى السلطات الاقتصادية للحد منها، حيث يعتبر تشخيص أسباب حدوث التضخم خطوة مهمة لاختيار السياسة الاقتصادية المناسبة للتحكم في التضخم، باعتبار تحقيق الاستقرار في الأسعار من أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي يتركها التضخم على المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.

▪ أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

✓ الإحاطة نظريا بمفهوم التضخم، أسبابه، أنواعه، كيفية قياسه وآثار التضخم:

✓ الإحاطة نظريا بمعامل الاستقرار النقدي ومعیار فائض الطلب الكلي الداخلي:

✓ دراسة واقع التضخم من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعیار فائض الطلب الكلي الداخلي.

ومن أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي قسمنا هذا العمل إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

✓ الإطار النظري لمفهوم التضخم، أسبابه، أنواعه، كيفية قياسه وآثاره:

✓ الإطار النظري لمعامل الاستقرار النقدي ومعیار فائض الطلب الكلي الداخلي:

✓ واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعیار فائض الطلب الكلي الداخلي

خلال الفترة 2000-2019.

لنختتم هذا العمل بجملة من النتائج وعدد من التوصيات والتي تدخل ضمنيا في خانة السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة لمحاربة هذه الظاهرة المرضية، وهذه التوصيات تتعلق بالمؤشرين المستخدمين في التشخيص.

**1- الإطار النظري لمفهوم التضخم، أسبابه، أنواعه، كيفية قياسه وآثاره:**

لقد أصبح في وقتنا الحالي مصطلح التضخم يتداول كثيرا ليس فقط بين الاقتصاديين وإنما حتى العامة في المجتمع، وهذا لكونه من أهم الأمراض الاقتصادية التي تشكو منها جل الاقتصادات الوطنية، والتي تستدعي معالجتها نظرا لما تلحقه من آثار سلبية على مسار الاقتصاد الوطني وأفراد المجتمع. وبالنظر لكل هذا سنقوم بإعطاء نظرة شاملة ومختصرة للتضخم، وذلك من خلال تحديد مفهومه والأسباب المؤدية لحدوثه بالإضافة إلى أنواع التضخم وكيفية قياس معدل التضخم والآثار الناجمة عنه.

## 1-1- مفهوم التضخم:

بالرغم من شيوع مصطلح التضخم إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تحديد المقصود به، والسبب في ذلك تعدد وجهات النظر بخصوص هذا المفهوم، وهنا يميز الاقتصاديين مجموعة من المصطلحات والتي تنطوي تحت مصطلح التضخم هي (النسور، 2014، ص: 187، 189):

- تضخم الأسعار: الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بين فترتين زمنيتين؛
- تضخم الدخل: الارتفاع في الدخل النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح؛
- تضخم التكاليف: ارتفاع التكاليف والتي تتحملها الحكومة أو المشاريع الانتاجية؛
- التضخم النقدي: الإفراط والمبالغة في إصدار النقود.

وفي هذا الإطار فإن المظهر العام للتضخم المتعارف عليه بين الاقتصاديين هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

ومن أهم مفاهيم التضخم نذكر ما يلي:

✓ التضخم تلك الحالة الاقتصادية والتي تنخفض فيها القوة الشرائية للوحدة النقدية، وهذا بسبب ارتفاع الأسعار، وهذا يؤدي إلى تزايد سرعة دوران النقود، وتتعدّل وظيفة النقود كمخزن للقيمة (النسور، 2014، ص: 190):

✓ يتمثل التضخم في ارتفاع الطلب الكلي الفعال عن المعروض المقابل له من السلع والخدمات (بلعزوز، 2006، ص: 152):

✓ التضخم هو كل زيادة في كمية النقود المتداولة والتي تؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار (عناية، 1985، ص: 9):

✓ الاقتصادي كينزي يعرف التضخم بالزيادة في المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي في حالة التشغيل الكامل (عناية، 1991، ص: 29):

✚ وبالتالي يمكن تقديم تعريف شامل للتضخم: التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار والمتولد عن حالة واحدة فقط من بين الحالات الثلاثة التي تأخذها علاقة الطلب الكلي بالعرض الكلي، وهي حالة كون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

✚ وفي هذا الإطار هناك فرق بين عدة مصطلحات وهي:

▪ **Disinflation** (عدم التضخم): هو انخفاض المعدل السنوي للمستوى العام للأسعار، بما يخفض من معدل التضخم في سنة معينة مقارنة مع سنة سابقة (معروف، 2005، ص: 197)؛

▪ **Deflation** (الانكماش): هو هبوط المستوى العام للأسعار دون المستوى التوازني الموافق للنتائج الحقيقي عند التشغيل الكامل (معروف، 2005، ص: 197)؛

▪ **Reflation**: يعني ذلك الاجراء الاقتصادي المتخذ من طرف السلطات النقدية والمتمثل في ضخ كتلة نقدية في الاقتصاد وهذا بغية تنشيط الأوضاع الاقتصادية وارجاع حالة الاقتصاد الى ما كان عليه قبل الانخفاض المتواصل في الأسعار (داود، 2016، ص: 162).

### 2-1-أسباب التضخم:

من خلال التعريف الشامل المقدم للتضخم أعلاه، يتضح أن البحث عن أسباب التضخم يقودنا إلى البحث عن مجموعة الأسباب المؤدية بالطلب الكلي نحو الارتفاع من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن مجموعة الأسباب المؤدية بالعرض الكلي نحو الانخفاض (بلعزوز، 2006، ص: 148-152):

#### أ-الأسباب المؤدية بالطلب الكلي نحو الارتفاع:

من بين أهم الأسباب المؤدية بالطلب الكلي نحو الارتفاع ما يلي:

- ✓ زيادة الانفاق الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) والذي لا يقابله زيادة مماثلة في عرض السلع؛
- ✓ توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات للمستثمرين؛
- ✓ تعمد الدول إحداث العجز في الميزانية العامة للدولة من أجل تمويل المشاريع الإنتاجية وتشغيل العوامل الإنتاجية المعطلة، والعجز يكون بالمقدار الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي؛
- ✓ ارتفاع النفقات العامة بواسطة آلة الإصدار النقدي من أجل العمليات الحربية؛
- ✓ الارتفاع في معدلات الأجور النقدية أكثر من الزيادة الحاصلة في الإنتاجية؛
- ✓ التوقعات والأوضاع النفسية للأفراد.

#### ب-الأسباب المؤدية بالعرض الكلي نحو الانخفاض:

من بين أهم الأسباب المؤدية بالعرض الكلي نحو الانخفاض ما يلي:

- ✓ تحقيق مستوى التشغيل الكامل والذي يكون أقل من مستوى الطلب الكلي؛
- ✓ عدم مرونة وكفاية الجهاز الإنتاجي في تزويد السوق بالسلع والخدمات ذات الطلب المرتفع؛
- ✓ نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل؛
- ✓ زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعار الواردات.

### 3-1-أنواع التضخم:

للتضخم عدة أنواع تختلف حسب عدة معايير نذكرها فيما يلي (الوادي، 2013، ص: 186-187):  
أ-من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

- التضخم الظاهر (*Open Inflation*): عدم تدخل غير طبيعي من السلطات الحكومية (طليق)؛
- التضخم المكبوت (*Repressed Inflation*): وجود قيود حكومية للسيطرة على ارتفاع الأسعار.

- ب-من حيث درجة التضخم:
- التضخم الجامع (*Galloping Inflation*): يتمثل في الزيادة الكبيرة في الأسعار، حيث يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم (تضخم قوي في فترة قصيرة)؛
  - التضخم الزاحف (*Creeping Inflation*): تزايد الأسعار بشكل تدريجي بطيء ومعتدل حيث يأخذ معدل التضخم منزلة عشرية (أقل من 10%).
  - ج-من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:
    - التضخم المستورد (*Imported Inflation*): يحدث نتيجة انسياب التضخم العالمي عن طريق الواردات؛
    - التضخم المصدر (*Exported Inflation*): يحدث نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات (قاعدة الدفع بالدولار).
  - د-من حيث الضغط التضخمي:
    - تضخم جذب الطلب (*Demand-Pull Inflation*): يحدث نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (زيادة الطلب عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع)؛
    - تضخم دفع النفقة (*Cost-Push Inflation*): يحدث نتيجة الارتفاع في أسعار تكاليف الإنتاج خاصة الأجور، حيث يعرف هذا النوع بـ *Wage-Push Inflation*.

#### 4-1- قياس التضخم:

يمكن قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات من أهمها التغير في المستوى العام للأسعار. ويعتبر المؤشر الأكثر استعمالاً في قياس المستوى العام للأسعار هو الرقم القياسي الاستهلاكي للأسعار *The Consumer Price Index (CPI)*. هذا الأخير يقيس التغير المئوي في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة لفترة زمنية معينة مقارنة مع فترة أخرى، وتتكون عادة من 300 إلى 400 سلعة وخدمة (صخري، 1994، ص: 25-26)؛

حيث يمكن حساب معدل التضخم  $\pi$  للسنة الجارية  $t$  عن طريق الرقم القياسي الاستهلاكي للأسعار وفق الصيغة

$$\pi_t = \frac{(CPI_t - CPI_{t-1})}{CPI_{t-1}} \times 100 \text{ التالية:}$$

#### 5-1- آثار التضخم:

تعتبر الضغوط التضخمية من أهم المشاكل الاقتصادية والتي تسعى السلطات الاقتصادية للحد منها، باعتبار تحقيق الاستقرار في الأسعار من أهداف السياسات الاقتصادية الكلية عامة والسياسة النقدية خاصة. ويترب

على التضخم آثارا على المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، ويمكن ايجاز هذه الآثار المتولدة عن التضخم في ثلاثة مجالات رئيسية هي (الإمين، 2002، ص ص: 217-219):

▪ إعادة توزيع الدخل: ارتفاع الأسعار يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل غير المحدود على حساب ذوي الدخل المحدود، حيث تنخفض القوة الشرائية للفئة الأخيرة (الفئة التي ارتفعت دخولهم النقدية بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار)، وبالتالي تتضرر هذه الفئة من التضخم وفي المقابل ترتفع دخول ذوي الدخل غير محدود كأصحاب الأعمال الحرة وأصحاب العقارات (الفئة التي ترتفع دخولهم بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار) وبالتالي تستفيد هذه الفئة من التضخم:

▪ انخفاض النمو الاقتصادي: الارتفاع في الأسعار المستمر يؤدي إلى إضعاف حافز الادخار وزيادة الانفاق الاستهلاكي، وبالتالي انخفاض الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج ومنه انخفاض معدل النمو الاقتصادي:

▪ انخفاض القدرة التنافسية للصادرات: سيؤدي ارتفاع أسعار السلع المحلية إلى انخفاض الصادرات والعوائد التصديرية من جهة وزيادة الطلب المحلي على الواردات من جهة أخرى، أي انخفاض الطلب العالمي على هذه السلع، وتتحول الدول المستوردة لهذه السلع إلى السلع المنافسة من الدول الأخرى، وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري.

بالإضافة الى الآثار التالية (النسور، 2014، ص ص: 199-200):

▪ إرباك المنتجون بسبب الحلقة المفرغة التي تدخل فيها الأسعار والأجور، فالتضخم (ارتفاع الأسعار) يدفع المنتجون إلى رفع الأجور النقدية، وبالتالي الارتفاع في تكاليف العملية الإنتاجية الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار من جديد للمحافظة على نفس المستوى من الأرباح:

▪ تضرر المستثمرون الجدد في فترة التضخم بسبب ارتفاع تكاليف تأسيس المشاريع الإنتاجية، وشراء المدخلات الإنتاجية والرأسمالية الجديدة:

▪ التأثير الإيجابي على المدينين من خلال سداد قروضهم بقيم أقل من التي حصلوا عليها في البداية من جراء انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:

▪ التأثير السلبي على الدائنين من خلال الخسارة الحاصلة في المبالغ النقدية بعد استردادها بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:

▪ التأثير السلبي على قيمة النقود، فالتضخم يلغي بعض وظائف النقود في الاقتصاد، مثل مقياس للقيمة أو مخزن لها، وبالتالي للأفراد يفضلون الاحتفاظ بأصول أخرى أكثر أماناً من النقود سائلة كالعقارات أو عمولات صعبة:

▪ انخفاض قيمة العملة المحلية في سوق الصرف وبالتالي الاختلال في ميزان المدفوعات.



## 2- الإطار النظري لمعامل الاستقرار النقدي ومعیار فائض الطلب الكلي الداخلي:

وهنا يطرح التساؤل بخصوص مفهوم هذين المؤشرين والأهم من ذلك كيف يعتبران من أهم المؤشرات الدالة على بعض الأسباب الرئيسية للتضخم.

### 2-1- معامل الاستقرار النقدي:

يستند معامل الاستقرار النقدي أو ما يسمى بمعدل الضغط التضخمي على النظرية الكمية للنقود، هذا المؤشر يبين وجود ضغط تضخمي في حالة الزيادة في الكتلة النقدية والتي لا يقابلها زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي (العرض الحقيقي من السلع والخدمات)، ومعامل الاستقرار النقدي أو معامل الضغط التضخمي  $B$  وفق هذه النظرية يعطى بالصيغة التالية (قدي، 2006، ص: 47-48):

$$B = (\Delta M / M) - (\Delta y / y)$$

حيث:

- $B$ : معامل الاستقرار النقدي أو معامل الضغط التضخمي؛
- $(\Delta M / M)$ : نسبة التغير في الكتلة النقدية (الكتلة النقدية  $M_2$ ):
- $(\Delta y / y)$ : نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

وهنا نميز بين ثلاثة حالات يأخذها معامل الاستقرار النقدي:

- $B=0$ : في هذه الحالة الأسعار مستقرة؛
- $B>0$ : هذه الحالة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛
- $B<0$ : هذه الحالة تؤدي إلى انخفاض الأسعار.

### 2-2- معيار فائض الطلب الكلي الداخلي:

معيار فائض الطلب الكلي الداخلي يستند إلى النظرية الكنتية بخصوص الطلب الفعال، وتقاس الفجوة التضخمية وفق هذا المعيار من خلال الفرق بين الطلب الكلي الاسمي (الاستهلاكي والاستثماري) والناتج الداخلي الخام الحقيقي (زكي، 1980، ص: 58):

ويمكن قياس فائض الطلب الكلي الداخلي وفق الصيغة التالية (الحجار، 2006: ص 293):

$$D_X = (C_p + C_g + I_p + I_g) - y$$

حيث:

- $D_X$ : فائض الطلب الكلي الداخلي  $C_p$ : الاستهلاك الخاص الاسمي  $I_p$ : الاستثمار الخاص الاسمي
- $y$ : الناتج الداخلي الخام الحقيقي  $C_g$ : الاستهلاك العام الاسمي  $I_g$ : الاستثمار العام الاسمي

إذا كان الإنفاق الوطني الإسمي أكبر من الناتج الداخلي الخام الحقيقي فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الكلي الداخلي، هذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

حيث أن من أهم الأسباب التي ينشأ عنها التضخم هي زيادة الطلب على السلع والخدمات كنتيجة لأسباب معينة والتي من بينها مثلا حصول زيادة السكان، دون أن يقابل ذلك زيادة في إنتاج السلع والخدمات التي تلي هذه الزيادة في الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار.

**3-واقع التضخم من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي في الجزائر:**  
سنقوم بتشخيص واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي خلال الفترة 2019-2000.

### 3-1-واقع التضخم من خلال معامل الاستقرار النقدي:

يمكن قياس اختلال التوازن بين الكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام الحقيقي من خلال معيار معامل الاستقرار النقدي، والجدول التالي يبين لنا تطور معامل الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة.

#### الجدول رقم (01): تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 2019-2000

معدل التضخم (%)	معامل الاستقرار النقدي	$\Delta M/M$	الكتلة النقدية $M_2$ (مليار دج)	$\Delta y/y$	النتاج الداخلي الخام الحقيقي $RGDP=y$ (مليار دج)	المتغيرات السنوات
0,35	0,092	0,130	2 022,60	0,038	4 104,10	2000
4,18	0,193	0,223	2 473,50	0,030	4 227,10	2001
1,41	0,117	0,173	2 901,50	0,056	4 463,82	2002
4,29	0,084	0,156	3 354,40	0,072	4 785,26	2003
3,96	0,071	0,114	3 738,10	0,043	4 990,77	2004
1,38	0,053	0,112	4 157,70	0,059	5 285,45	2005
2,31	0,170	0,187	4 933,70	0,017	5 375,38	2006
3,67	0,180	0,215	5 994,60	0,035	5 561,19	2007
4,86	0,137	0,160	6 955,90	0,023	5 691,26	2008
5,73	0,015	0,031	7 173,10	0,016	5 782,30	2009
3,91	0,118	0,154	8 280,60	0,036	5 990,78	2010
4,52	0,170	0,199	9 929,20	0,029	6 164,32	2011
8,89	0,075	0,109	11 015,10	0,034	6 373,91	2012
3,26	0,056	0,084	11 941,50	0,028	6 552,28	2013
2,92	0,108	0,146	13 686,70	0,038	6 801,26	2014
4,78	-0,036	0,001	13 704,50	0,037	7 052,85	2015
6,40	-0,024	0,008	13 816,30	0,032	7 278,79	2016
5,59	0,071	0,084	14 974,60	0,013	7 373,18	2017
4,27	0,097	0,111	16 636,70	0,014	7 476,49	2018
1,95	0,035	0,043	17 347,18	0,008	7 536,30	2019

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

Ministère des Finances-DGPP-, "Principaux Indicateurs de l'Economie Algérienne 2000-2018", www.dgpp-mf.gov.dz.

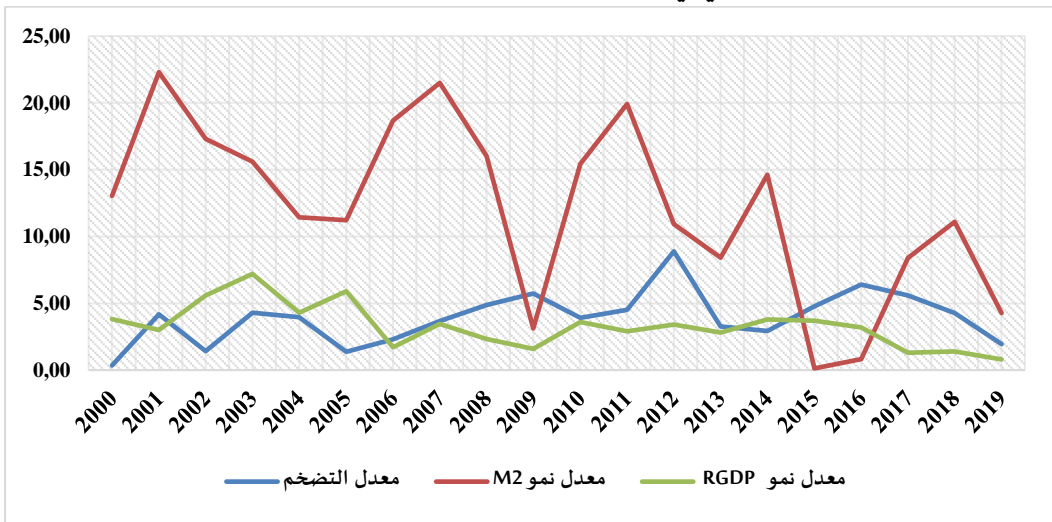
Ministère des Finances-DGPP-, "Evolution de l'Indice des prix à la consommation 2000-2018", www.dgpp-mf.gov.dz.

Ministère des Finances-DGPP-, "Situation Monétaire 2000-2018", www.dgpp-mf.gov.dz.

Ministère des Finances-DGPP-, "Principaux Indicateurs Algérie 2019", www.dgpp-mf.gov.dz. Consulter le 14/04/2020.

Office National des Statistiques-ONS-, "Les Comptes Nationaux Trimestriels 4eme trimestre 2019", N°889, www.ons.dz.

الشكل رقم (01): تطورات كل من معدل التضخم، الكتلة النقدية M2 ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (01)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

▪ 2009-2000:

✓ خلال هذه الفترة سجل معامل الاستقرار النقدي قيم كلها أكبر من الصفر، حيث تراوح ما بين 0.015 و 0.193 خلال سنة 2009 و 2001 على الترتيب، مما يشير إلى أن معدل النمو السنوي للكتلة النقدية قد فاق معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي، وهذا ما يدل عليه معدل النمو الوسيط لكل من

حجم الكتلة النقدية والنتائج الداخلي الخام الحقيقي والذي بلغ بالنسبة للأول بلغ 15.02 % أما الثاني بلغ 3.89 %، الأمر الذي يعكس اختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوي لحجم الكتلة النقدية ومعدل النمو السنوي للنتائج الداخلي الخام الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى تسجيل معدلات تضخم متزايدة في هذه الفترة والتي تراوحت ما بين 0.35 % سنة 2000 و 5.73 % سنة 2009؛

✓ من خلال معدلات التضخم المسجلة خلال فترة الدراسة سجلنا أدنى معدل وذلك في سنة 2000، حيث بلغ 0.35 % ويرجع ذلك إلى السياسة الاقتصادية الانكماشية المتخذة في منتصف التسعينات، وبالتالي يمكن القول تم تحقيق الاستقرار النقدي في سنة 2000، والملاحظ رياضيا عند تسجيل انخفاض في معدل نمو الكتلة النقدية خلال السنوات 2001، 2002، 2003، 2004 و 2005 حيث بلغ 22.3 % ، 17.3 %، 15.6 %، 11.44 % ثم 11.22 % على الترتيب، نجد في المقابل تسجيل ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي حيث بلغ 3 %، 5.6 %، 7.2 %، 4.3 % و 5.9 %، هذا الأمر أدى إلى انخفاض معامل الاستقرار النقدي خلال نفس السنوات، حيث بلغ 0.193، 0.117، 0.084، 0.071 ثم 0.053، ولكن اقتصاديا هذه المعاملات قيمها كلها أكبر من الصفر وبالتالي هناك ضغوط تضخمية تبلورت من خلال تسجيل معدلات متباينة ومتذبذبة من سنة إلى أخرى خلال هذه السنوات، حيث انخفض معدل التضخم من 4.18 % سنة 2001 إلى 1.38 % سنة 2005؛

✓ ابتداءً من سنة 2005 سجلنا ارتفاع في معدل نمو الكتلة النقدية إلى غاية 2007 وقابله انخفاض في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، هذا الأمر أدى إلى ارتفاع في معامل الاستقرار النقدي حيث بلغ 0.053، 0.170 و 0.180 خلال سنوات 2005، 2006 و 2007 على الترتيب، هذا الأمر أدى إلى ارتفاع معدل التضخم من 1.38 % سنة 2005 إلى 5.73 % سنة 2009، وهذا الارتفاع في معدل التضخم في سنة 2009 مرده زيادة الكتلة النقدية في 2007 و 2008 والنتيجة عن زيادة أجور الوظيف العمومي دون أن يقابلها زيادة في الناتج الحقيقي؛

✓ للإشارة فإن انخفاض الكتلة النقدية في سنة 2009 راجع للأثار السلبية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي من بينها انخفاض الودائع تحت الطلب، ومن نتائجها كذلك ارتفاع التضخم في تلك السنة وارتفع أكثر في سنة 2009 وذلك بعد استقرار وتيرته في سنة 2006 و 2007، وهذا راجع إلى التضخم المستورد والنتائج عن ارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت أسعار المواد الأولية بنسبة 23.2 % و 14.1 % و 7.5 % خلال سنوات 2006، 2007 و 2008 على الترتيب، بروز التضخم في سنوات 2008 و 2009 أدى بالبنك المركزي إلى امتصاص فائض السيولة بواسطة إدارة مرنة للسياسة النقدية بغية احتواء الضغوطات

التضخمية واكمال استراتيجية استهداف التضخم، ويعتبر ارتفاع الكتلة النقدية في هذه الفترة راجع إلى ارتفاع الأصول الخارجية التي تعتبر أهم مصدر التوسع النقدي؛

✓ ووفق التقارير السنوية للبنك المركزي فإن نمو الكتلة النقدية يعد من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر، حيث تفسر معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2013 بنسبة 67 % إلى ارتفاع الكتلة النقدية، ولكن مع ملاحظة وجود نوع من التأخر الزمني لتأثير الكتلة النقدية على التضخم حيث أن أثرها لا يظهر إلا بعد سنة أو سنتين؛

### ■ 2010-2019:

✓ في هذه الفترة سجل معامل الاستقرار النقدي قيم جليها أكبر من الصفر ما عدا في سنتي 2015 و2016، أين سجلنا قيم سالبة لمعامل الاستقرار النقدي حيث بلغ  $-0.036$  و  $-0.024$  على الترتيب، مما يشير إلى أن معدل النمو السنوي لحجم الكتلة النقدية قد فاق معدل النمو السنوي للنواتج الداخلي الخام الحقيقي عدا السنتين المذكورتين، وهذا ما يدل عليه معدل النمو الوسيطي لكل من حجم الكتلة النقدية والنواتج الداخلي الخام الحقيقي والذي بلغ بالنسبة لأول بلغ  $9.4$  % أما الثاني فبلغ  $2.69$  %، الأمر الذي يعكس اختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوي لحجم الكتلة النقدية ومعدل النمو السنوي للنواتج الداخلي الخام الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى تسجيل معدلات تضخم متزايدة في هذه الفترة والتي تراوحت ما بين  $2.92$  % سنة 2014 و  $9.89$  % سنة 2012؛

✓ الملاحظ في سنة 2010 سجلنا انتعاش النمو الاقتصادي بعد سنتين من تواضع النشاط الاقتصادي وهذا نتيجة النمو المحقق في قطاعي البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وفي المقابل انخفاض في معدل التضخم مقارنة مع 2009، حيث أن بعد تسجيل معدل نمو للكتلة النقدية منخفض في سنة 2009 والذي بلغ  $3.12$  % تحت أثر الصدمة الخارجية تميزت سنة 2010 بارتفاع التوسع النقدي ولكن أقل حدة مقارنة مع سنوات 2006، 2007، 2008، هذا التوسع مرتبط بتوسع الموجودات الخارجية الصافية من 2009 إلى 2010، حيث سجلنا معدل نمو في الكتلة النقدية بلغ  $15.44$  % و  $19.91$  % خلال سنوات 2010 و2011 على الترتيب، وفي المقابل سجلنا انخفاض في معدل نمو الاقتصادي من  $3.61$  % سنة 2010 إلى  $2.9$  % سنة 2011، هذا أدى إلى ارتفاع في معامل الاستقرار النقدي من  $0.118$  إلى  $0.170$ ، ونتج عن ذلك ارتفاع في معدل التضخم من  $3.91$  % سنة 2010 إلى  $8.89$  % سنة 2012، والانخفاض في النمو الاقتصادي في سنة 2011 مرده الركود المستمر لقطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية مع عدم انتعاش القطاع الفلاحي والصناعي في المقابل، وكذلك انتعاش النمو في سنة 2012 مرده نمو قطاع المحروقات مع ملاحظة تسجيل أعلى معدل للتضخم خلال فترة الدراسة في هذه السنة، وبالتالي حسب معامل الاستقرار

النقدي يمكن اعتبار الارتفاع في معدل التضخم من سنة 2010 إلى 2012 ناتج عن النمو القوي للكتلة النقدية وكذلك الزيادات المعتبرة في الأجور وفي المقابل ضعف إنتاجية العوامل وانخفاض الناتج في الأخير، ولكن مع أخذ بعين الاعتبار وجود نوع من التأخر الزمني لتأثير الكتلة النقدية على التضخم حيث أن أثرها لا يظهر إلا بعد سنة أو سنتين بالنسبة لتحليل الاقتصادي خلال عدة سنوات متتالية وليس سنة واحدة، ووفق التقارير السنوية للبنك المركزي فإن ارتفاع التضخم مرده الزيادة في الكتلة النقدية حيث يفسر هذا العامل 63 % من التضخم في سنة 2011، و84 % من التضخم في سنة 2012، وارتفاع التضخم خلال الفترة 2001-2012 سببه الزيادة في الكتلة النقدية حيث يفسر هذا العامل 67 % كنسبة متوسطة؛

✓ في سنة 2013 انخفض معدل التضخم مقارنة مع سنة 2012 وسجل أدنى مستوى له منذ سنة 2006 حيث بلغ 3.26 %، وتابع انخفاضه في سنة 2014 كذلك ليبلغ 2.92 %، رغم ارتفاع معامل الاستقرار النقدي من 0.056 سنة 2013 إلى 0.108 سنة 2014، وهذا بسبب ارتفاع من جهة الكتلة النقدية وارتفاع في نفس الوقت معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى من سنة 2013 إلى 2014، هذا الانتعاش في النمو سنة 2014 مرده نمو قطاع الخدمات والقطاع الفلاحي والبناء والأشغال العمومية مع تراجع نمو قطاع المحروقات، وبالتالي كمحصلة يمكن اعتبار انخفاض معدل التضخم في هاتين السنتين راجع إلى انخفاض في معدل نمو الكتلة النقدية منذ سنة 2012 إلى غاية 2013؛

✓ في سنة 2015 تم تسجيل معدل شبه منعدم لنمو للكتلة النقدية خلافا للفترة 2000-2014، هذا الانخفاض ناتج عن الانخفاض القوي في الودائع لأجل لقطاع المحروقات، حيث تسببت الصدمة الخارجية سنة 2015 في توسع نقدي ضعيف، وارتفاع معدل التضخم والذي بلغ 4.78 % راجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية عكس السنوات السابقة، وتابع معدل التضخم ارتفاعه خلال سنة 2016 وهذا بسبب الطفرة النفطية العكسية التي حدثت في سنة 2015، أين تم تسجيل انخفاض أسعار النفط وتأثيره على قيمة العملة المحلية، وهذا رغم تسجيل معدل نمو ضئيل جدا للكتلة النقدية في هذه السنة أي سنة 2016 والناتج عن انخفاض الحاد في أسعار البترول والذي بدأ سنة 2015، وبالتالي لا يعتبر التوسع في الكتلة النقدية من محددات التضخم في هذه السنة، ويرجع السبب في انخفاض نمو الكتلة النقدية في سنة 2016 إلى الانخفاض في الودائع للقطاعات خارج قطاع المحروقات خلافاً لسنة 2015 بينما ارتفعت ودايع قطاع المحروقات، وما يؤكد ذلك (لا يعتبر التوسع في الكتلة النقدية من محددات التضخم في هذه السنة) هو رغم تسجيل معدل نمو الكتلة النقدية شبه منعدم خلال سنة 2015 وتسجيل معدل نمو الكتلة النقدية ضئيل جداً في 2016، وفي المقابل تم تسجيل معدل نمو اقتصادي بلغ 3.7 % و3.2 % على الترتيب، ومنه كمحصلة تم تسجيل معاملات استقرار نقدية سالبة خلال السنتين المذكورتين حيث بلغا -0.036 و-0.024 على التوالي؛

✓ في سنة 2017 انخفض النمو الاقتصادي وانخفض معدل التضخم قليلا رغم انتعاش الكتلة النقدية حيث سجلنا معدل نمو بلغ 8.38 % في هذه السنة، هذا الارتفاع راجع إلى الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، وكذلك ارتفاع صافي القروض الموجهة للدولة قدر بحوالي 79.8 % في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016، وذلك تحت تأثير مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، نجم ارتفاع صافي مستحقات بنك الجزائر عن الشراء المباشر لسندات الخزينة وذلك في إطار التمويل غير التقليدي، بمبلغ قدره 2485 مليار دينار وهذا لتغطية الاحتياجات التمويلية للخزينة العمومية بموجب سنة 2017 وكذلك لتمويل الدين العمومي الداخلي والصندوق الوطني للاستثمار، وتابعت الكتلة النقدية ارتفاعها في سنة 2018 حيث بلغ معدل نموها 11.1 % والنتائج عن الإصدار النقدي في إطار التمويل غير التقليدي، وفي المقابل تم تسجيل في انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وكمحصلة تم تسجيل ارتفاع في معامل الاستقرار النقدي أكبر من الصفر وبالتالي تسجيل معدلات تضخم مرتفعة نوعاً ما خلال السنتين المذكورتين. لينخفض معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2019 ليبلغ 4.27 % وهذا بسبب التخلي عن آلية التمويل غير التقليدي مع مطلع هذه السنة، وفي المقابل واصل معدل النمو الاقتصادي انخفاضه في هذه السنة ليبلغ 0.8 % وهذا ما ساهم في انخفاض معدل التضخم ليبلغ 1.95 % (بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2017)؛

✚ إجمالاً معدل التغير في الكتلة النقدية كان أكبر من معدل التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي في فترة الدراسة وهذا ما يدل عليه معدل النمو الوسيط لكل من حجم الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام الحقيقي والذي بلغ بالنسبة للأول بلغ 12.21 % أما الثاني بلغ 3.29 %، وهذا ما أثبتته كذلك معامل الاستقرار النقدي من خلال القيم المتحصل عليها أعلاه والتي كانت أكبر من الصفر، هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

### 2-3- تشخيص التضخم من خلال معيار فائض الطلب الكلي الداخلي:

سنقوم بتحليل الفجوة التضخمية المتولدة عن فائض الطلب الكلي الداخلي إلى الناتج الداخلي الخام الحقيقي، والجدول التالي يبين تطورات فائض الطلب الكلي ونسبته إلى الناتج الداخلي الخام الحقيقي (RGDP).

الجدول رقم (02): فائض الطلب الداخلي الكلي ونسبته إلى الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

معدل التضخم (%)	الفجوة التضخمية (%) IG= (D <sub>x</sub> /RGDP)*100	فائض الطلي الكلي الداخلي DX=(C+I)- RGDP	الانفاق الوطني الكلي (مليار دج) C+I	الناتج الداخلي الخام الحقيقي <sup>1</sup> RGDP=y (مليار دج)	المتغيرات السنوات
0,35	-20,91	-858,12	3 245,98	4 104,10	2000
4,18	-14,67	-620,17	3 606,93	4 227,10	2001
1,41	-8,68	-387,66	4 076,16	4 463,82	2002
4,29	-6,02	-287,84	4 497,42	4 785,26	2003
3,96	5,46	272,65	5 263,42	4 990,77	2004
1,38	9,98	527,26	5 812,71	5 285,45	2005
2,31	15,63	839,96	6 215,34	5 375,38	2006
3,67	30,85	1 715,42	7 276,61	5 561,19	2007
4,86	56,67	3 225,23	8 916,49	5 691,26	2008
5,73	73,39	4 243,57	10 025,87	5 782,30	2009
3,91	86,11	5 158,63	11 149,41	5 990,78	2010
4,52	112,76	6 950,98	13 115,30	6 164,32	2011
8,89	133,01	8 478,06	14 851,97	6 373,91	2012
3,26	146,92	9 626,70	16 178,98	6 552,28	2013
2,92	157,64	10 721,56	17 522,82	6 801,26	2014
4,78	168,60	11 891,35	18 944,20	7 052,85	2015
6,40	174,75	12 719,50	19 998,29	7 278,79	2016
5,59	178,54	13 163,82	20 537,00	7 373,18	2017
4,27	189,17	14 143,44	21 619,93	7 476,49	2018
1,95	187,80	14 152,80	21 689,10	7 536,30	2019

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

Ministère des Finances-DGPP-, "Principaux Indicateurs de l'Economie Algérienne 2000-2018", www.dgpp-mf.gov.dz.

Ministère des Finances-DGPP-, "Evolution de l'Indice des prix à la consommation 2000-2018", www.dgpp-mf.gov.dz.

<sup>1</sup> بالنسبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي تم حسابه من طرف الباحث انطلاقاً من الناتج الداخلي الخام الاسمي والذي هو نفسه الحقيقي الا في سنة

الأساس، بالإضافة الى معدل النمو الاقتصادي، وعلى اعتبار أن سنة الأساس هي 2001، اعتماداً على:

-Ministère des Finances-DGPP-, "Principaux Indicateurs de l'Economie Algérienne 2000-2018", www.dgpp-mf.gov.dz.

-Office National des Statistiques-ONS-, "Les Comptes Nationaux Trimestriels 4eme trimestre 2019", N°889, www.ons.dz.



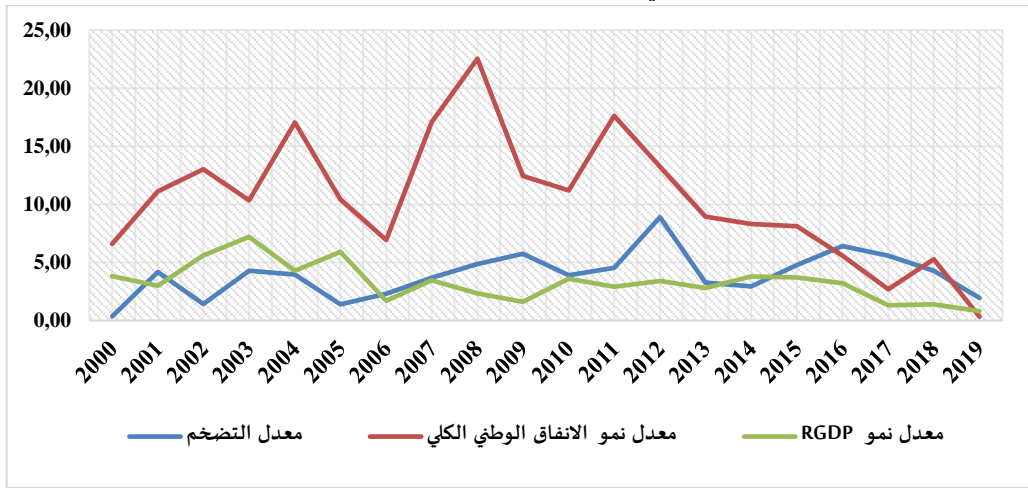
Ministère des Finances-DGPP-, "Situation Monétaire 2000-2018", [www.dgpp-mf.gov.dz](http://www.dgpp-mf.gov.dz).

Ministère des Finances-DGPP-, "Principaux Indicateurs Algérie 2019", [www.dgpp-mf.gov.dz](http://www.dgpp-mf.gov.dz). Consulter le 14/04/2020.

Office National des Statistiques-ONS-, "Les Comptes Nationaux Trimestriels 4eme trimestre 2019", N°889, [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقارير السنوية من 2002 الى غاية 2017 والشكل التالي يبين لنا تطورات معدل النمو لكل من الانفاق الوطني الخام والنتاج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

الشكل رقم (02): تطور معدلات النمو لكل من الانفاق الوطني الكلي، الناتج لداخلي الخام الحقيقي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (02)

من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (02) نلاحظ ما يلي:

#### ▪ 2009-2000:

✓ الملاحظ في فترة 2003-2000 أن الإنفاق الوطني الاسمي كان أقل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وبالتالي وبالنظر للأرقام المتحصل عليها يمكن القول أن هناك عجز في الطلب الكلي الداخلي، ومنه في هذه الفترة فإن الطلب الكلي الداخلي لم يساهم في رفع أسعار السلع والخدمات، وبالتالي لم يساهم في حصول ضغوط تضخمية، ويمكن اعتبار هذا التفسير غير منطقي اقتصادياً، ومرد ذلك إلى اختيار سنة الأساس في بداية السلسلة وبالضبط في السنة الثانية من السلسلة، أين يكون الناتج الحقيقي يساوي الناتج الاسمي (النقدي)، وإبتداءً

من سنة 2004 فإن الانفاق الوطني الاسمي فاق الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وبالتالي هناك فائض في الطلب الكلي الداخلي، حيث انتقل من 272.65 مليار دينار سنة 2004 إلى 4243.57 مليار دينار سنة 2009، كما انتقلت الفجوة التضخمية من 5.46 % سنة 2004 إلى 73.39 % سنة 2009، ومنه في هذه الفترة فإن الطلب الكلي الداخلي ساهم في رفع أسعار السلع والخدمات، وبالتالي ساهم فائض الطلب الكلي الداخلي في حصول ضغوط تضخمية، أي قمنا بتسجيل معدلات تضخم في هذه الفترة والتي تراوحت ما بين 0.35 % سنة 2000 و 5.73 % سنة 2009؛

✓ تم تسجيل أدنى معدل للتضخم سنة 2000 حيث بلغ 0.35 ويرجع ذلك إلى السياسة الاقتصادية الانكماشية المتخذة في منتصف التسعينات للتحكم في حجم الطلب الكلي بغية تخفيض معدل التضخم والذي سجل معدلات مرتفعة في فترة 1990-1996، بسبب إلغاء الدعم وتحرير الأسعار، ولكن ابتداءً من سنة 1997 بدأ معدل التضخم في الانخفاض، ومعدلات التضخم المسجلة في هذه الفترة نتيجة السياسة المالية التوسعية والتي تمخضت عن الراحة المالية والمتبلورة من خلال برامج التنمية الاقتصادية المسطرة، بالإضافة إلى الزيادة في الأجور وما صاحبها من ارتفاع في الكتلة الأجرية، والتي نتج عنها ارتفاع في الطلب الخاص، حيث أن تزايد الاستهلاك الخاص أدى إلى ارتفاع التضخم في هذه الفترة نتيجة ارتفاع الدخل المتاح، حيث انتقل معدل نمو الاستهلاك الخاص من 4.84 % سنة 2000 إلى 12.32 % سنة 2009، وبلغت نسبته 48.61 % خلال الفترة 2000-2004 و 40.12 % خلال الفترة 2005-2009 من حجم الانفاق الوطني الكلي، وهي أعلى نسبة مقارنة مع مكونات الانفاق الكلي، وبالتالي يمكن اعتبار الاستهلاك الخاص أحد أهم العوامل المساهمة في تسجيل معدلات مرتفعة نوعاً ما خلال جل الفترة، يليه الاستثمار الخاص حيث بلغت نسبته 23.09 % و 25.26 % خلال نفس الفترتين على الترتيب من حجم الانفاق الكلي، ثم يأتي في المرتبة الثالثة الاستهلاك العام بنسبة 16.98 % و 15.68 % خلال نفس الفترتين على الترتيب من حجم الانفاق الكلي، وأخيراً الاستثمار العام ولكن ارتفاع في نسبته من 11.32 % خلال الفترة 2000-2004 إلى 18.64 % خلال الفترة 2005-2009 من حجم النفاق الوطني الكلي، هذا الارتفاع ناجم عن ارتفاع المخصصات المالية لبرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC مقارنة مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE، مع ملاحظة في هذه الفترة انخفاض معدل التضخم في سنة 2005 والذي بلغ 1.38 % والذي مرده تسجيل معدل سالب للإنفاق الجاري حيث بلغ - 6.94 % وانجر عنها انخفاض معدل نمو الاستهلاك العام من 8.98 % سنة 2004 إلى 2.24 % سنة 2005، وفي المقابل الارتفاع المذهل لمعدل نمو الانفاق الاستثماري من -2.68 % سنة 2004 إلى 20.47 % سنة 2005، هذا الأخير والذي تكون آثاره على التضخم في الأجل المتوسطة والبعيدة، ومع ملاحظة كذلك تسجيل معدلات تضخم مرتفعة في سنتي 2008 و 2009 والتي مردها إلى زيادة أجور الوظائف العمومي دون

أن يقابلها زيادة في الناتج الحقيقي، كل هذا قابله انخفاض في معدل النمو الاقتصادي من 7.2 % سنة 2003 إلى 1.6 % سنة 2009، هذا الانخفاض نجم عن عدة عوامل منها التبعية القوية لقطاع المحروقات بالإضافة إلى ضعف مساهمة القطاعات الحيوية منها القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي في الناتج الداخلي الخام: ✓ للإشارة فإن العوامل المساعدة على ارتفاع التضخم في هذه الفترة كذلك ارتفاع الطلب الاستثماري الناجم انخفاض سعر الفائدة والمتولد عن ارتفاع الكتلة النقدية، وبالتالي كمحصلة ارتفاع الطلب بشكل غير مرغوب فيه وغير المساعد على خلق القيمة المضافة وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار؛

### • 2010-2019:

✓ في هذه الفترة الانفاق الوطني الاسمي فاق الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وبالتالي هناك فائض في الطلب الكلي الداخلي، حيث انتقل من 5158.63 مليار دينار سنة 2010 إلى 14152.8 مليار دينار سنة 2009، كما انتقلت الفجوة التضخمية من 86.11 % سنة 2010 إلى 187.8 % سنة 2019، ومنه في هذه الفترة فإن الطلب الكلي الداخلي ساهم في رفع أسعار السلع والخدمات، وبالتالي ساهم فائض الطلب الكلي الداخلي في حصول ضغوط تضخمية، الأمر الذي أدى إلى تسجيل معدلات تضخم متزايدة في هذه الفترة والتي تراوحت ما بين 0.35 % و 8.89 % خلال فترة الدراسة؛

✓ في هذه الفترة وفي إطار المواصلة في برامج التنمية، تم تسطير برنامجين الأول برنامج توظيف النمو الاقتصادي PCCE خلال الفترة 2010-2014، والثاني برنامج دعم النمو الاقتصادي PACE خلال الفترة 2014-2019، حيث تم الرفع من المخصصات المالية لهذه البرامج مقارنة مع البرامج السابقة، استغلالاً للراحة المالية التي كانت مع بداية هذه الفترة، ومواصلة تطبيق السياسة المالية التوسعية، والملاحظ في السنوات الأولى لهذه الفترة ارتفاع في معدل نمو الانفاق الوطني الكلي من 11.21 % سنة 2010 إلى 17.51 % سنة 2011، ومما ميز هذه السنوات كذلك الزيادة في الأجور وما صاحبها من ارتفاع في الكتلة الأجرية، والذي قابله ارتفاع في معدل التضخم من 3.91 % سنة 2010 إلى 8.89 % سنة 2012 وهو أعلى معدل في فترة الدراسة، وهنا وجب الإشارة إلى ارتفاع معدل نمو الاستهلاك الخاص من 9.93 % سنة 2010 إلى 14.57 % سنة 2012 وهو أعلى معدل نمو في هذه الفترة، أدى إلى ارتفاع التضخم في هذه الفترة نتيجة ارتفاع الدخل المتاح، وبلغت نسبته 35.59 % خلال الفترة 2010-2014 من حجم الانفاق الوطني الكلي وهي أعلى نسبة مقارنة مع مكونات الانفاق الكلي، يليه الاستثمار الخاص حيث بلغت نسبته 29.48 % خلال نفس الفترة من حجم الانفاق الكلي، ثم يأتي في المرتبة الثالثة الاستهلاك العام بنسبة 20.57 % خلال نفس الفترة من حجم الانفاق الكلي، وأخيرا الاستثمار العام بنسبة 14.36 % خلال نفس الفترة من حجم النفاق الوطني الكلي، وفي المقابل تسجيل معدلات نمو اقتصادي لم ترقى إلى تنبؤات واضعي السياسات الاقتصادية حيث تم تسجيل

3.61 % سنة 2010 لينخفض إلى 3.4 % سنة 2012، وبالتالي حتمية تسجيل معدلات تضخم مرتفعة، ولكن ابتداءً من سنة 2013 سجلنا انخفاض في معدل نمو الانفاق الوطني الكلي من 9 % سنة 2013 إلى 0.32 % سنة 2019، وفي هذا الإطار بقيت نسبة مساهمة مكونات الانفاق الوطني الكلي على نفس الترتيب خلال الفترة 2014-2019 مقارنة مع الفترة السابقة، وملاحظة تسجيل الانخفاض التنازلي في معدل نمو الاستهلاك الخاص من 14.57 % سنة 2012 إلى 4.11 % سنة 2019، وكذلك تسجيل انخفاض في معدلات نمو الاستهلاك العام وتسجيل أخرى سالبة خلال هذه الفترة كما هو الحال بالنسبة لسنة 2013، 2017 و2018، وهذا رغم الارتفاع المسجل حجم مكونات الانفاق الوطني الكلي الاسمي والذي قابله تسجيل الانخفاض التنازلي في معدل النمو الاقتصادي من 3.8 % سنة 2014 إلى 0.8 % سنة 2019، هذا الأمر ساهم من جهة في تسجيل معدلات تضخم تراوحت ما بين 1.95 % والمسجل سنة 2019 و 6.4 % سنة 2016، ومن جهة أخرى انخفاض معدلات التضخم مقارنة مع سنة 2012، ووجب الإشارة كذلك إلى أن أعلى معدل مسجل بعد سنة 2012 هو المعدل المسجل سنة 2016 والذي بلغ 6.4 %، وهذا رغم تسجيل معدل نمو شبه معدم للاستهلاك العام ومعدل نمو سالب للاستثمار العام في هذه السنة، وبالتالي فسبب ارتفاع التضخم في هذه السنة يكمن في الطفرة النفطية العكسية التي حدثت في سنة 2015 أين تم تسجيل انخفاض أسعار النفط وتأثيره على قيمة العملة المحلية، ومرد ذلك إلى التضخم الهيكلية والمتعلق بضعف الجهاز الإنتاجي؛

✓ إجمالاً فإن الإنفاق الوطني الإسمي فاق الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال فترة الدراسة، هذا يبين بأن هناك فائض في الطلب الخام الكلي الداخلي، الأمر يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع التضخم.

#### الخلاصة:

التوفيق بين الجهود الرامية من طرف الفاعلين في الشأن الاقتصادي في الجزائر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وكيفية اختيار واستعمال الآليات للوصول لتحقيق هذه التنمية المنشودة أمر في غاية الأهمية، حيث أن التعويل على تعافي أسعار النفط يعتبر ركيزة هشة تهدد مجمل الأنشطة الاقتصادية، ويعتبر أثر تحقق هذه التنمية في فترات ما بعد الراحة المالية على تدبير طرق جديدة وآليات أخرى من أجل عمليات التمويل الناتج عن برامج التنمية الاقتصادية أمر له أهمية كبيرة، وهذا من من أجل التقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات لتفادي المخاطر التي تحوط بالاقتصاد الوطني، ولكن كل هذا لم يتحقق بفعل السياسات الاقتصادية المتبعة، وبقي الاقتصاد الوطني حتى الآن يعتمد على الموارد البترولية، الأمر الذي تسبب في اختلال مسار التنمية وما انجر عنه في تبني سياسات اقتصادية جديدة من أجل التخفيف من هذه الأزمات، التي تركت أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي منها ارتفاع في معدلات التضخم؛

ارتفاع التضخم نتج عن عدة عوامل مرتبطة بعدم التوفيق في الحصول على نتائج مرضية للسياسات الاقتصادية تمد الاقتصاد الوطني نوع من الحصانة من مؤثرات سوق النفط العالمية، ومن بين هذه العوامل ما هو مرتبط بموضوع بحثنا هذا والمتمثلة في اختلال التوازن بين نمو الكتلة النقدية ونمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي من جهة ومن جهة أخرى اختلال العلاقة بين الإنفاق الوطني الاسمي (الاستهلاكي والاستثماري) والناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال فترة الدراسة. وفي هذا الإطار تم تسجيل أهم النتائج التطبيقية المتوصل إليها:

▪ معامل الاستقرار النقدي سجل قيم جليا أكبر من الصفر، مما يشير إلى أن معدل النمو السنوي لحجم الكتلة النقدية قد فاق معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي، حيث بلغ معدل النمو الوسيط لحجم الكتلة النقدية 12.21% وبلغ معدل النمو الوسيط للناتج الداخلي الخام الحقيقي 3.29%، الأمر الذي يعكس اختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوي لحجم الكتلة النقدية ومعدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى تسجيل معدلات تضخم متزايدة في هذه الفترة والتي تراوحت ما بين 0.35% و 8.89% خلال فترة الدراسة؛

▪ الإنفاق الوطني الإسمي فاق الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال فترة الدراسة، هذا يبين بأن هناك فائض في الطلب الخام الكلي الداخلي، حيث انتقل من 272.65 مليار دينار سنة 2004 إلى 14152.80 مليار دينار سنة 2019، كما انتقلت الفجوة التضخمية من 5.46% سنة 2004 إلى 187.8% سنة 2019، ومنه فإن الطلب الكلي الداخلي ساهم في رفع أسعار السلع والخدمات، وبالتالي ساهم في حصول ضغوط تضخمية.

عموما لقد تبين من خلال هذين المؤشرين بأن الاقتصاد الوطني مزال يعاني من التضخم، وهذا مرده إلى مشكلة الاقتصاد الوطني في حد ذاتها والمتمثلة في الاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وما انجر عنه من اختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوي لحجم وسائل الدفع ومعدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي من جهة، واختلال العلاقة بين الإنفاق الوطني النقدي والناتج الداخلي الخام الحقيقي من جهة أخرى، وفي هذا الإطار يمكن تقديم مجموعة من التوصيات تدخل ضمنيا في خانة السياسات الاقتصادية الكلية لمحاربة هذه الظاهرة المرضية، وتكمن أهم توصية فيما يلي:

▪ محاولة الخروج من مشكلة الاقتصاد الوطني والمتمثلة في خلق اقتصاد غير نفطي، وذلك بتحقيق التنوع الاقتصادي عن طريق تفعيل وتنشيط القطاعات الإنتاجية كالقطاع الفلاحي، السياحي والصناعي، كل هذا من أجل خلق مقابلات قوية للكتلة النقدية بعيدة عن مخاطر تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولي؛ بالإضافة إلى بعض الاقتراحات والتوصيات الأخرى نسردها فيما يلي:

✓ ضرورة الأخذ بعين الاعتبار والحسبان ظاهرة التضخم عند إعداد أي سياسة اقتصادية معينة من حيث الكم والتوقيت المناسبين لذلك؛

✓ استمرار البنك المركزي في مهامه الهادفة إلى دعم القطاعات الإنتاجية البديلة لقطاع المحروقات بغية تحفيزها، والعمل في إطار تخصيص الموارد للاستثمار المنتج، ومنه امتصاص جزء من الركود الاقتصادي؛  
✓ تنظيم أكثر للسوق النقدي وخلق سوق مالي بغية استعمال آليتي معدل إعادة الخصم والسوق المفتوحة في محاربة التضخم وتحقيق أهداف أخرى تجنب ارتفاع التضخم على المدى المتوسط والبعيد؛  
✓ عدم الاعتماد على سياسة التمويل غير التقليدي بالنظر لآثاره الوخيمة على الفرد والمؤسسة الاقتصادية، وفي المقابل العمل على تنويع الناتج والذي يسمح بزيادة السلع والخدمات وبالتالي تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي؛

✓ نشر الوعي المصرفي وتشجيع الادخار ومحاولة القضاء على ظاهرة الاكتناز؛  
✓ ضرورة تحقيق الاستقرار المالي عن طريق خلق إيرادات جديدة غير نفطية وتعظيمها وتحسين إدارة النفقات الحكومية بترشيدها سوءاً نفقات التسيير بضبطها أو نفقات الاستثمار برفع كفاءتها؛  
✓ تفعيل سياسة الانفاق الحكومي بغية ممارستها أثر إيجابي خلق الثروة والرفع من النمو الاقتصادي؛  
✓ تطبيق سياسة ضريبية محكمة ورشيدة تؤدي إلى توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية، كل هذا من أجل رفع إيرادات الجباية العادية؛  
✓ محاربة المشاكل المتعلقة بالتنظيم الفني للضريبة ومنها محاربة التهرب والغش الضريبيين؛  
✓ تنظيم السوق من جهة ومحاربة الأسواق الموازية من جهة أخرى؛  
✓ تطبيق سياسة تجارية رشيدة بغية التحكم في الاستيراد المتزايد لتجنب التضخم المستورد؛  
✓ العمل على عصرنه الجهاز الإنتاجي وبالتالي الرفع من القدرات التنافسية ومنه زيادة الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الإيرادات غير النفطية؛

✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير المناخ الملائم له، بغية المحافظة على الاستقرار النقدي؛  
✓ تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من أجل محاولة منع هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج.

#### ❖ المصادر والمراجع:

- 1- الإمين. عبد الوهاب، 2002، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- 2- بلعوز. بن علي، 2006، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 3- الحجار. بسام، 2006، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت.
- 4- داود. حسام علي، 2016، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة 05، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

- 5-زكي. رمزي، 1980، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- 6-صخري. عمر، 1994، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 7-عناية. غازي حسين، 1985، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 8-عناية. غازي حسن، 1991، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت.
- 9-قدي. عبد المجيد، 2006، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية وتقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 10-معروف. هوشيار، 2005، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة 01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- 11-النسور. إباد عبد الفتاح، 2014، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة 02، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- 12-الوادي. محمد حسين، وآخرون، 2013، الاقتصاد الكلي، الطبعة 03، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
- 13-بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية من 2002 إلى غاية 2017 :  
www.bank-of-algeria.
14. Ministère des Finances-DGPP-, 2019, Principaux Indicateurs de l'Economie Algérienne 2000-2018, www.dgpp-mf.gov.dz.
15. Ministère des Finances-DGPP-, 2019, Evolution de l'Indice des prix à la consommation 2000-2018, www.dgpp-mf.gov.dz.
16. Ministère des Finances-DGPP-, 2019, Situation Monétaire 2000-2018, www.dgpp-mf.gov.dz.
17. Ministère des Finances-DGPP-,2020, Principaux Indicateurs Algérie 2019, www.dgpp-mf.gov.dz. Consulter le 14/08/2020.
18. Office National des Statistiques-ONS-,2020, Les Comptes Nationaux Trimestriels 4<sup>eme</sup> trimestre 2019, N°889, www.ons.dz. Consulter le 14/08/2020.